دولـــــــــة لـــــيـــــبـــــيـــــا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية الشريعة والقانون أوباري

الميثاق الأخلاقي للموظف

بكلية الشريعة والقانون أوباري

إعداد

قسم الجودة وتقييم الأداء بالكلية

2021 / 2022م

المقدمة:

يعتبر ميثاق الأخلاقيات المهنية جزء أساسي من الإطار العام لمسؤوليات الكلية ويعطى اتجاها للجميع في مسار القضايا الأخلاقية التي يمكن أن تواجه منتسبوها خلال عملهم اليومي أو دراساتهم.

فميثاق الأخلاقيات هو بيان للمبادئ الأخلاقية والقيم والسلوكيات المتوقعة من منتسبي كلية الشريعة والقانون أوباري .

وإيمانا من كلية الشريعة والقانون أوباري بالجامعة الأسمرية الإسلامية بضرورة توفير البيئة الصالحة لسير العملية التعليمية، وسعيا نحو تعزيز جوانبها، واحتراما للوظيفة التي يؤديها فإنها تسعى إلى رعاية قيم الانفتاح والأمانة والصدق والإخلاص والتسامح والعدل والمسؤولية في الأمور الأخلاقية والاجتماعية وأيضا الأمور الأكاديمية .

وتتعهد بالالتزام بكل القوانين والمعايير المعتمدة وأن تشجع وتعزز ثقافة العدالة والسلوك الأخلاقي .
وتشجع على الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة أو نقض القانون أو الأمور التي تضر بالكلية أو تضر بسمعتها .
ومجلس الكلية يعتمد هذا الميثاق ويساند تماما كل ما يشير إليه من مبادئ وأعراف.

1. على الموظف أن يكون تعامله مع الجميع عادلا ومتساويا ودون تمييز سواء لصالح أو ضد فرد أو مجموعة سواء استغلالا أو بالإساءة أو الظلم .
2. جميع الموظفين يجب أن يعاملوا كأفراد لهم حق الاحترام والدفاع عنهم ضد أي معاملة سيئة .
3. على كل موظف أن يتحمل المسؤولية الشخصية والمهنية، ليس فقط تجنب الاضرار بالآخرين ولكن أيضا مراعاتهم والتمسك بالمبادئ والمعايير التي تتجه بجميع منتسبي الكلية الى الصالح العام . والتعاون بين الجميع يؤدى الى حماية حقوق الآخرين واحترام اختلاف الثقافات واختلاف أنماط الأشخاص .

وإذا تعارضت المصالح الخاصة لأي موظف مع واجباته نحو الكلية فيجب لا يجب ألا يكون له دور في اتخاذ أي قرار له صلة بهذا الأمر.

4. يتوقع من جميع أسرة الكلية والطلبة الالتزام بالقانون والأخلاق وأن يتعاملوا ويتصرفوا تبعا للمعايير السلوكية وباستقامة وتفهم تام للقوانين والأعراف والسياسات الجامعية.

ويجب أن يعي جميع أعضاء هذه الكلية وكذلك الطلبة أن أي خروج عن هذا الميثاق قد يتبعه إجراء تأديبي.

5. تتعهد كلية الشريعة والقانون أوباري بالجامع الاسمرية الإسلامية اتباع سياسة المساواة في إتاحة الفرص في التوظيف والتعليم. والكلية مسؤولة عن خلق مناخ خالي من التمييز بشتى أشكاله والتأكيد على أن مبيدا الجدامرة هو الذي يسود. والكلية تتعهد أن يكون بنائها خال من أي تمييز سواء بسبب الجنس أو الحالة الاجتماعية أو اللون أو العقيدة أو العرق أو السن أو الاتجاه السياسي أو المسؤولية العائلية.

6. تتعهد الكلية بإتاحة مناخ متساوي الفرص وخال من التمييز للأعضاء الحاليين والمرتقبين وللطلبة لمواصلة أهدافهم الأكاديمية والمهنية وتحقيق ذاتهم والمساهمة في إنجاز رسالة الكلية. وتسعى الكلية لإزالة أية عوائق قد تؤثر في الاستفادة الكاملة لجميع أعضائها من الخدمات الجامعية.

7. تتعهد الكلية بالحفاظ على حرم جامعي متحضر قائم على الاحترام والشمولية. والتحرش في أي صورة سواء كان جنسيا أو عنصريا أو دينيا وسواء كان التحرش لفظيا أو اجتماعيا(عزل أو نبذ أشخاص) أو اعتداء بالضرب أو الركل أو الدفع أو الأكاذيب أو الشائعات أو بتدمير نقودا أو اغتصابها أو التهديد أو برسائل سواء خطية أو بالتليفون أو الشبكة العنكبوتية ليس له مكانا في كلية الشريعة والقانون أوباري حيث أنها تنتقص من احترام حقوق الأفراد في المعاملة العادلة الكريمة. وحدوث أي تحرش قد يسبب ضررا بليغا لأسرة الكلية وللطلبة ولسمعة الكلية وسمعة كل من ينتسبون إليها.

8. تخضع كلية الشريعة والقانون أوباري للقانون العام والذي يحرم التمييز لأسباب ليس لها علاقة بالموضوع. كمعاملة شخص أو مجموعة من الأشخاص بطريقة أقل تفضيلا أو أكثر تفضيلا من شخص أو مجموعة أخرى في نفس الظروف أو ظروف مشابهة بسبب صفات ليس لها علاقة مثل السن أو اللون أو الجنس أو الانتماء العرقي أو الوطني أو الدين أو غيرها .

9. بسبب التأثير على أمان وصحة جميع أعضاء أسرة الكلية والطلبة خاصة وهم داخل أسوار الكلية فإن الشغب والعدوان والتعدي على الآخرين غير مقبول تماما وممنوع منعا باتا من أعضاء أسرة الكلية أو طلبتها.

والعدوانية هي أي تصرف ينتقص من حقوق الآخر أو احترامه أو كرامته. وهي تشمل أيضا التصرفات التي تستفز أو تؤذى أو تقلل أو تهدد أو تخوف أو تحقر أو تهين الآخرين

10. الحرية الأكاديمية معترف بها ولها حماية كاملة وتطبق داخل كلية الشريعة والقانون أوباري كجزء أساسي وضروري حتى يتم التدريس والبحث العلمي بالمضمون والشكل السليم، وحرية الفكر وحرية البحث عن المعرفة وحرية تبادل الأفكار والحجج هي قيم أساسية مكفولة للجميع داخل هذه الكلية. وجميع أعضاء هيئة التدريس والباحثين يجب أن يكونوا مخلصين لهذه الحريات ويتمتعون بحقوقهم في فحص القيم الاجتماعية والبناء العقائدي والاجتماعي بروح المسؤولية والأمانة في البحث عن المعرفة ونشرها . وانطلاقا من هذا فالجميع ومعهم الطلبة لهم حق الاشتراك في الأنشطة السياسية داخل الكلية.

11. موظفي الكلية لهم الحق في اختيار الانضمام أو عدمه للاتحادات أو النقابات أو الجمعيات المهنية أو الأهلية أو السياسية، وأيضا هؤلاء الذين اختاروا الانضمام لهم الحق أن يختاروا المشاركة أو عدم المشاركة في نشاط الاتحاد أو النقابة أو الجمعية التي انضموا إليها.

12. على جميع موظفي كلية الشريعة والقانون أوباري أن يمتثلوا للقانون في جميع تصرفاتهم والإذعان لكل القوانين والتشريعات في أعمالهم وأن يتصرفوا في حدود السلطات المخولة إليهم.

13. العاملين الذين لهم حق الاطلاع على الوثائق والمعلومات الرسمية يجب أن يحرصوا على المحافظة على سرية وخصوصية وشمولية هذه المعلومات وذلك لحماية أي شخص له صلة بما جاء فيها. وأعضاء أسرة الكلية يجب أن يراعو المحافظة على خصوصية الأحاديث الشفهية عندما يكون ذلك مطلوبا.

14. يجب مراعاة أن ملفات أعضاء هيئة التدريس والعاملين هي سجلات لها درجة سرية عالية، ومن الضروري أن يثق الجميع أن المعلومات المتعلقة بهم تعامل بالطريقة الصحيحة مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى عدم فض سرية محتويات الملف خارج نطاق التعامل الجامعي في الكلية والجامعة. وعلى أعضاء أسرة الكلية مراعاة خصوصية وسرية المعلومات الخاصة بالطلبة وأن يعطوا فقط المعلومات المطلوبة عندما يطلب ذلك منهم رسميا من السلطات الجامعية أو للأغراض الشرعية.

15. موظفي الكلية لهم حقوق متساوية وعادلة في إجراءات التظلمات والشكوى. والكلية بها عدة طرق للمساعدة في الشكاوى والنزاعات ويعتمد ذلك على طبيعة الشكوى أو النزاع.

16. الكلية تعترف بحق الملكية الفكرية وتشترط أن تكون الفائدة ذات عائد متساوي لأصحاب الأصول كمكافأة وحافز لهم وأيضا تشترك معهم الكلية. والقواعد المنظمة لها تبين حقوق الملكية للأفكار الجديدة التي ابتكرها أعضاء أسرة الكلية أو الطلبة. وحق الملكية الفكرية يتضمن الاختراعات وحقوق الطبع وأنواع الأعمال المختلفة.

17. سياسة الكلية بالنسبة للاحتيال والفساد بالإضافة إلى التوجهات في التعامل مع

الاحتيال والفساد توضح مسؤولية جميع موظفي الكلية في خلق مناخ عمل مهني أمين وأخلاقي، وتعطي الخطوط العريضة لمتطلبات وإجراءات رفع مسائل وقضايا الاحتيال والفساد وإجراء التحقيقات في هذا الشأن.

والسلوك المنحرف والفاسد يتضمن التصرفات المتعمد فيها عدم الأمانة أو الاحتيال كما تتضمن الاستخدام السيء للثقة الذي يؤدى إلى اكتساب الشخص لميزة ما. ومثال على ذلك استخدام الشخص لممتلكات الكلية بدون الترخيص له بذلك، تضارب المصالح الغير معلن، تزوير أو التلاعب في نتائج الأبحاث أو الوثائق، عدم الأمانة في عرض مجهودات المشاركين في البحث أو المشروع ، أو المطالبات المالية لمصاريف غير حقيقية وغيره من الأمور التي لم يراعى فيها الأمانة.

وجميع العاملين بالكلية على كافة المستويات وأيضا الطلبة عليهم واجب الإبلاغ عن أي تصرف أو إجراء يشك في أنه فيه احتيال أو فساد بمجرد معرفتهم للحدث.

وإذا علمت أن هناك شخص مشارك في نشاط فاسد أو احتيال فعليك اتخاذ الإجراءات الجامعية الكفيلة بالإبلاغ عن هذا النشاط والشخص أو الأشخاص المشاركين.

وإذا كنت متخوفا من أي ضرر يقع عليك نتيجة الإبلاغ فعليك مناقشة الأمر مع أحد المسؤولين الأعلى في الكلية أو الجامعة.

18. الكلية تعتبر أن جميع العاملين في المجالات البحثية يتصرفون بمعايير أخلاقية عالية ويطبقون ميثاق الأخلاقيات وميثاق السلوكيات في عملهم.

19. من واجبات جميع موظفي كلية الشريعة والقانون أوباري استخدام إمكانيات الكلية ومعداتها وأجهزتها بكفاءة وحرص وأمانة.

كما يجب أن تستخدم موارد الكلية باقتصاد وأن تؤمن ضد السرقة أو سوء الاستخدام مع تجنب إضاعتها أو تبديدها. كما يجب عدم استخدام الموارد للأغراض الشخصية.

20. كلية الشريعة والقانون أوباري تضع قيمة عليا للشمولية والمهنية واحترام الآخرين .

وبينما تسمح الكلية باستخدام إمكانيات تكنولوجيا المعلومات فيها في الأمور الخاصة لأعضاء أسرة الكلية، فهي تتوقع أن يراعى موظفي الكلية هذه القيم عند استخدام الشبكة العنكبوتية أو إرسال أو استقبال بريد الكرتوني أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. والاستخدام الغير مناسب لتكنولوجيا المعلومات وخصوصا فتح أو نشر مواد مسيئة على الشبكة العنكبوتية أو البريد الإلكتروني يتعارض مع لوائح الكلية وغير قانوني. ويجب على جميع المنتسبين للكلية وأيضا الزوار الالتزام بسياسة الكلية في استخدام تسهيلات تكنولوجيا المعلومات المتاحة. وستتخذ إجراءات تنظيمية مع كل من لا يلتزم بسياسية الكلية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وكذلك قواعد استخدام الحاسبات والبرامج.

21. إدارة المخاطر عملية أساسية للتعرف على نسبة عدم التأكد وتحليلها وتقييمها والتعامل معها. ونسبة عدم التأكد يجب أن تنطبق على أي نشاط أو عمليات أو وظيفة أو خدمة تقوم بها الكلية. وهذا الإجراء يساعد في اتخاذ القرار بالأخذ في الاعتبار نسبة عدم التأكد والتأثير الذي قد ينتج من قرار معين على إنجازات الكلية لأهدافها. والقيادات الإدارية في الكلية وأعضاء الكلية على كافة المستويات مسؤولون عن تطوير وفهم وأن يصبحوا متمرسين في تطبيق مبادئ مخاطر الإدارة وممارستها في مجال عملهم.

22. تضارب المصالح يتضمن أية ظروف - سواء كانت حقيقية أو متوقعة - قد تظهر نتيجة التضارب بين القيام بواجبك الوظيفي ومصلحتك الخاصة أو الشخصية. وهو يظهر عندما يكون هناك توقع لمكسب أو خسارة مباشرة أو غير مباشرة للفرد الموظف الذي له مصلحة خاصة قد تتأثر نتيجة تأديته لواجب أو مهمة معينة. والمكسب أو الخسارة قد تكون مادية أو غير مادية.

ويجب على أعضاء أسرة الكلية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب أو التعامل المناسب مع أي ظرف

أو وضع أو علاقة قد تكون لهم أو تبدو وكأن لهم مصلحة متضاربة معها مما قد يؤثر في أداء واجبهم الوظيفي بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعندما يصبح أعضاء أسرة الكلية من العاملين وأعضاء هيئة التدريس في مثل هذا الوضع فعليهم اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن التضارب أو احتمال حدوث تضارب. وعدم الإفصاح عن هذا التضارب والاستمرار في هذا الوضع المتضارب يجب أن يتبعه إجراء تنظيمي.

23. تعيين الأقارب أو الأصدقاء مقبول فقط في حالة أن يكون متمشيا مع سياسة الكلية في تعيين الموظفين الجدد.

ويجب الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الكلية إذا أراد عضو من أسرة الكلية أن يعين قريبا له أو صديق أو قريب لصديق. وفى هذه الحالة لا يجوز أن يكون عضو أسرة الكلية مشاركا بأي صورة مباشرة أو غير مباشرة في اختيار المعينين عندما يكون له قريب أو صديق أو قريب لصديق من ضمن المرشحين للتعيين.

24. إنه من مسؤولية موظفي الكلية المشارك في جلب المشتريات سواء كانت بضائع أو خدمات أو مشارك في بيعها أن يعلن كتابة عن أي علاقة أو مصلحة قد تكون له في العملية التي يشارك فيها. ويجب أن يراعي جميع المشاركين في عمليات الشراء والبيع ما يلى:

- التأكيد على أن العمليات مفتوحة وشفافة.
- غير مشارق أو متورط في عمليات خداع أو نصب.
- لا يتعامل مع الموردين في عمليات خاصة أو عمليات لا علاقة لها بالكلية
- لا يتساهل في موقف الكلية أو في شمولية عملية الشراء بسبب هدايا أو استضافة كريمة.

وعلى جميع وحدات الأعمال التأكد من أن مستخدميهم ووكلائهم يعون متطلبات السرية

وعادم الإفصاح عن أي معلومات وأن يتعاملوا بالشكل المناسب مع أي معلومات تصلهم كجزء من عملية الشراء أو البيع.

25. يجب على موظفي الكلية عدم استمالة أو تشجيع أو قبول هدايا أو هبات أو منافع إذا كان ورائها توقع لتصرف خاص أو تضع العضو في موقف رد الجميل الذي قد يجعل العضو يتنازل أو يميز أصحاب أو صاحب الهدية من خلال موقعه الوظيفي. وعلى وجه الخصوص على العاملين في الكلية أن يبينوا بوضوح إلى من يتوقعون أن يحاول تقديم هدية أن الهدايا غير مقبولة من الذين تتعامل معهم الكلية معاملات تجارية أو الطلبة.

هذا ويمكن أن تقدم هدايا رمزية من الكلية إلى ضيوف الندوات أو المحاضرات أو الضيوف المهمين أو عند الخروج إلى المعاش أو استقالة أحد أعضاء أسرة الكلية أو في حالة المرض الخطير أو الموت لأحد أعضاء أسرة الكلية.

26. الضيافة الكريمة المناسبة لضيوف الكلية تعود بالنفع على الكلية وقد ترفع من شأن أنشطتها، والضيافة الكريمة يقصد بها إطعام الضيف وتقديم المشروبات إليه، وهؤلاء الضيوف قد يكونوا في زيارة عمل للكلية أو خلال نشاط سياحي أو ترفيهي، كما يمكن أن يكون هناك مشروبات خفيفة أثناء الاجتماعات الداخلية والمؤتمرات وورش العمل والسيمينار.

27. التعليقات العلنية تتضمن الاشتراك في الندوات العلنية والتعليقات خلال الراديو أو التليفزيون والتعبير عن وجهات النظر في خطابات للصحف أو المجلات أو في الكتب أو حيين يتوقع أن التعليق سوف ينتشر لجميع الناس على اتساعهم مثل التعليقات المفتوحة على الشبكة العنكبوتية. والكلية تشجع جميع الأعضاء على التعليق العلني في مجال خبراتهم وتخصصهم. وحين يكون أعضاء أسرة الكلية ممثلين للكلية عليهم مراعاة أعلى درجات المبادئ الأخلاقية والسلوكيات، وأيضا أعلى درجات المعايير المهنية وخصوصا في القضايا الحساسة بالنسبة للمجتمع.

وموظفي الكلية انطلاقا من كونهم مواطنون لهم الحق أن يقوموا بالتعليق العلني على أن يراعى حين يكون التعليق عن قضية خارج حدود خبراته المهنية أن يعلن بوضوح أن هذا رأيه الشخصي.

28. على جميع موظفي الكلية أن يطوروا في معارفهم ومفاهيمهم في مجال خبراتهم ومجال تخصصهم المهني.

وعليهم أن يبحثوا باستمرار عن وسائل تطوير أدائهم في العمل مع العناية بالمهارات النوعية. وعلى الأعضاء أن يبحثوا دوما عن طرق لتطوير وتحسين أماكن عملهم.

لجنة إعداد الميثاق

الجهة التي قامت بإعداد الدليل

قرر مجلس الكلية في اجتماعه الخامس للعام الجامعي 2020 / 2021م المنعقد بتاريخ 2021/11/24م إعداد المواثيق الأخلاقية للكلية.

وفقا للتكليف الصادر من عميد كلية الشريعة والقانون أوباري بشأن إعداد الميثاق الأخلاقي للموظف بكلية الشريعة والقانون أوباري، فقد تكونت لجنة الاعداد والاشراف من قسم الجودة وتقييم الأداء بالكلية برئاسة الأستاذ/ مصطفى محمد اللوتى.

وكان من أهم المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذا الميثاق: ((ميثاق أخلاق موظفي كلية الصيدلة – جامعة طرابلس))

تم اعتماد دليل الميثاق الأخلاقي للموظف بكلية الشريعة والقانون أوباري في الاجتماع الرابع لمجلس الكلية للعام الجامعي 2021 / 2022م المنعقد بتاريخ 2022/5/26م.